

إدارة مخاطر سعر الصرف في البنوك الشاملة في ظل الأزمات المالية
مع الإشارة للقطاع المصرفي العربي

Exchange Rate Risk Management in Universal Banks Amid Financial
Crises: A Reference to the Arab Banking Sector

شريف دهيمي¹، بواشري آمنة²

¹جامعة الجزائر 3 (الجزائر) c.dehimi@mae.dz

²جامعة الجزائر 3 ، (الجزائر) مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية Master2012alg@yahoo.com

تاريخ النشر: 01 / 12 / 2025

تاريخ القبول: 06 / 10 / 2025

تاريخ الاستلام: 03 / 09 / 2025

ملخص :

يستعرض هذا المقال أحد أبرز التحديات في العمل المصرفي المعاصر، ألا وهو إدارة مخاطر سعر الصرف في البنوك الشاملة، في ظل الأزمات المالية، مع التركيز على أزمة 2008 كمرجعية، وتشير الدراسة في متنها أن الطبيعة المتنوعة للبنوك الشاملة، والتي تقدم خدمات مالية، وائتمانية واستثمارية، تعزز من تعرضها لمخاطر السوق نتيجة تقلبات أسعار الصرف. وفي السياق العربي، اختلفت استجابة البنوك للأزمة المالية 2008 بناء على الخصائص الاقتصادية لكل دولة، حيث أظهرت بعض الأنظمة المصرفية العربية صمودا مدعوما بتدخلات حكومية، بينما تبعت أنظمة أخرى مسارات مختلفة حسب طبيعة انكشافها¹، وتخلص الدراسة إلى أن إدارة فعالة للمخاطر تتطلب نهجا تكامليا يجمع بين أدوات التحوط المالية، والأطر التنظيمية المرنة والسياسات الاحترازية اللازمة.

كلمات مفتاحية : إدارة مخاطر سعر الصرف، بنوك شاملة، أزمة مالية

تصنيف المقال: F31, F34, G01, G21, G32

Abstract:

This article explores one of the key challenges in modern banking, the management of exchange rate risk in universal banks during financial crises, with a particular focus on the 2008 financial crisis as a reference point.

The study highlights that the diversified nature of universal banks increases their exposure to market risks arising from exchange rate fluctuations.

In the Arab context, banks' responses to the 2008 crisis varied depending on each country's economic characteristics. Some Arab banking systems demonstrated resilience, supported by proactive government interventions, while others followed different paths depending on the extent of their exposure. The study concludes that effective risk management requires an integrated approach that combines financial hedging tools, flexible regulatory frameworks, and necessary macro prudential policies.

Keywords: Exchange rate risk management, Universal banks, financial crisis

1. مقدمة:

يتصف القطاع المصرفي العالمي بترابطه وتشابكه، مما يجعله عرضة وبشكل متزايد لتأثيرات الصدمات الخارجية، وخاصة الأزمات المالية وتقلبات أسعار الصرف، حيث كشفت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 عن نقاط ضعف جوهرية في الأنظمة المصرفية العالمية، أبرزها عدم كفاية إدارة مخاطر السيولة ورأس المال، وعدم القدرة على استيعاب الصدمات المفاجئة. و في هذا السياق، تواجه البنوك الشاملة، والتي تجمع بين الخدمات المصرفية التقليدية والاستثمارية، تحديا كبيرا في إدارة المخاطر، وبخاصة ما تعلق منها بسعر الصرف، حيث يمكن أن تتفاقم بسرعة خلال الأزمات المالية، مما يهدد استقرار البنوك وريحتها، بل والنظام المالي ككل .

وتتمثل إشكالية هذه الدراسة في فهم العلاقة المتشابكة بين البنوك الشاملة، ومخاطر سعر الصرف، والأزمات المالية، وكيف يمكن لهذه البنوك أن تحمي نفسها من تقلبات العملة، التي تضرب بقوة أثناء فترات عدم اليقين الاقتصادي؟ كما تتناول هذه الدراسة دور الأطر التنظيمية لما بعد الأزمة، مثل مقررات بازل III والسياسات الاحترازية الكلية في توفير حماية فعالة، إلى جانب تسليط الضوء على التباين في استجابات القطاع المصرفي العربي للأزمة المالية العالمية 2008، ومقارنة عامة لآداء البنوك الإسلامية بالتقليدية، ومحاولة استشراف التحديات الناشئة عن العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) .

وتأتي أهمية هذا البحث من الحاجة الملحة إلى فهم أعمق لآليات انتقال المخاطر في الأنظمة المصرفية الحديثة، خاصة في ظل العولة المالية المتزايدة، ويحاول هذا التحليل إعطاء رؤية حول كيفية تعزيز المرونة المصرفية لمواجهة التحديات المستقبلية .

و تهدف هذه الدراسة إلى:

-تحليل الإطار المفاهيمي للبنوك الشاملة ومخاطر سعر الصرف، مع تحديد قنوات تأثيرها على استقرار البنوك .

-تقييم العلاقة الجدلية بين الأزمات المالية وتقلبات العملة، وتحديد كيفية تغذية كل منهما للآخر .
-استكشاف استراتيجيات إدارة المخاطر المتاحة، بما فيها أدوات التحوط التقليدية والبدايل الإسلامية .

-تقييم دور مقررات بازل III والسياسات الاحترازية الكلية في تعزيز المرونة المصرفية .
-تقديم لمحة عن القطاع المصرفي العربي في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، واستخلاص الدروس المستفادة .

-مقارنة أداء البنوك الإسلامية والتقليدية في المنطقة، وتحليل التناقضات في الدراسات الأكاديمية .
-استشراف التحديات المستقبلية لإدارة المخاطر، لا سيما مع بروز العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) وتأثيرها المحتمل على استقرار الودائع والسيولة.

2. ماهية البنوك الشاملة وبعض خصائصها

1.2 ماهية البنوك الشاملة :

تمثل البنوك الشاملة أحد أبرز التطورات الهيكلية في العمل المصرفي المعاصر، إذ تجاوزت الأطر التقليدية للبنوك المتخصصة نحو نموذج مؤسسي قادر على تقديم حزمة واسعة ومتكاملة من الخدمات المالية، ويأتي هذا التحول لاسيما استجابة للتغيرات المتسارعة في بيئة الاقتصاد العالمي، بما في ذلك العولة المالية وتحرير الأسواق والابتكارات التكنولوجية، مما فرض على المؤسسات المصرفية إعادة صياغة نماذج أعمالها لتلبية الاحتياجات المتزايدة تنوعا لعملائها، وتعظيم قدرتها على توليد الإيرادات.

ويعرف هذا النوع من البنوك بأنها مؤسسات مالية تقوم بتقديم كل الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية، وتجمع ضمن هذا المنحى مابين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، إضافة إلى نشاط التأمين، وتأسيس الشركات أو المشروعات. ولا تقوم هذه البنوك على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي ، بل تساهم في تحقيق التطوير الشامل والمتوازن للاقتصاد، مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية والبورصة، وكافة أوجه النشاط المالي والاقتصادي في المجتمع.¹

كما يعرفها البعض كونها مؤسسات مالية تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية، مثل قبول الودائع ومنح الائتمان، ووظائف بنوك الاستثمار التي تتعامل في الأوراق المالية وإدارة الأصول، بالإضافة إلى وظائف البنوك المتخصصة الأخرى، وتتميز هذه البنوك بأنها "غير متخصصة" في نشاط معين بذاته، بل تسعى لتقدم "مجموعة متنوعة ومتكاملة من الأعمال المصرفية والمالية وغيرها".²

ورغم المزايا الظاهرة لهذا النموذج، فإنه ينطوي على مخاطر هيكلية متزايدة، فكلما اتسع نطاق البنك وتعاظمت أنشطته ارتفعت درجة المخاطر النظامية المرتبطة بإمكانية تعثره، وذلك نظرا لتأثيره العابر على استقرار النظام المالي ككل. فعلى سبيل المثال، فإن اندماج الخدمات المصرفية التجارية كالقروض والاستثمارية كالتداول في المشتقات تحت سقف واحد يرفع منسوب التعرض لمختلف أنواع المخاطر .

في حين أن البنوك تسعى من خلال تنويع أنشطتها إلى استقرار حركة الودائع وتخفيض مخاطر الاستثمار على المستوى الفردي للبنك، فإن هذا التوسع المفرط في الأنشطة والترابط مع الأسواق المالية العالمية قد يؤدي إلى تفاقم المخاطر على مستوى النظام المالي بأكمله. وينتج عن هذا الأمر تناقضا بين هدف البنك في تحقيق أمانه الفردي من خلال التنويع، وبين الأثر الذي قد يسببه هذا التنويع على الاستقرار الكلي للنظام، فتعثر بنك كبير في استثماراته الدولية يمكن أن يضعف ثقة المستثمرين في قطاعه المصرفي المحلي بالكامل، مما قد يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وتهديد الاستقرار النظامي.

2.2 بعض الخصائص للبنوك الشاملة: تتمتع البنوك الشاملة بخصائص عامة تميزها وتدعم دورها

المتنامي في الاقتصاد الحديث، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تنوع الأنشطة وتكاملها، وهي سمة مركزية تمثل جوهر العمل المصرفي الشامل، حيث توفر هذه البنوك حزمة متكاملة من الخدمات المالية، كما تمتد أنشطتها إلى مجال الأوراق المالية، فضلا عن أنها تقدم خدمات أخرى على غرار إدارة النقد والسيولة، والاستشارات المالية، وإدارة الثروات. ويهدف هذا التنوع إلى تعظيم عدد الخدمات المقدمة للعميل الواحد في وقت واحد، فيما يُعرف بـ "البيع المتقاطع"³.
- كبر حجمها وسعة نطاق نشاطها، سواء جغرافيا أو وظيفيا، مما يمكنها من تجميع موارد مالية ضخمة، خاصة الودائع المتنوعة، وتوجيهها بفعالية نحو الفرص الاقتصادية، مما يدعم تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة.⁴
- الاتساع والتنوع والتطوير المستمر للخدمات المقدمة، لتلبية متطلبات ورغبات العملاء في الوقت والمكان وبالشكل الذي يرضيهم، ويتضمن ذلك التوسع في تقديم خدمات أخرى مثل التأمين والأنشطة خارج الميزانية.⁵
- قدرتها عموما على "إدارة المخاطر بكفاءة واغتنام الفرص"، هذه القدرة ضرورية نظرا لاتساع نطاق المخاطر التي تتعرض لها.⁶
- تعتمد على التنوع بهدف استقرار حركة الودائع وتخفيض مخاطر الاستثمار، وهو ما يعكس تطبيقا متقدما لنظرية المحفظة الاستثمارية على الأنشطة المصرفية، حيث يساهم دمج الخدمات المتنوعة في تعزيز مرونة المؤسسة وربحياتها.
- تستفيد من التطور التكنولوجي لتقديم خدماتها بكفاءة، بما في ذلك القنوات الإلكترونية لإدارة النقد والسيولة، وحلول المدفوعات، وخدمات التحويلات المالية عبر الإنترنت.⁷

3. مخاطر سعر الصرف وتفاعلها مع الأزمات المالية

1.3 ماهية مخاطر سعر الصرف: تعرف مخاطر سعر الصرف كونها احتمال تعرّض المؤسسات المالية

لخسائر ناجمة عن التقلبات غير المتوقعة في أسعار الصرف بين العملات، ويعد هذا النوع من المخاطر من أبرز الأنواع التي تواجهها المؤسسات المصرفية، وتزداد حدتها لاسيما في ظل الانفتاح المالي والعولمة

الاقتصادية والمالية، و تنشأ هذه المخاطر عموما نتيجة عوامل عدّة متداخلة، تشمل لاسيما المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتطورات الجيوسياسية، وتقلبات ثقة الأسواق، بما يجعلها عرضة لتأثيرات سريعة وعابرة للحدود.

وتختلف مخاطر الصرف باختلاف طبيعتها، وقد تتخذ أشكالا متعددة تبعا لطبيعة تعامل المؤسسة مع العملات الأجنبية، ويظهر بعض هذه المخاطر مباشرة في الصفقات اليومية، بينما يتجلى البعض الآخر على المدى الطويل في صورة تأثيرات اقتصادية غير مباشرة، ويمكن توضيح أبرزها فيما يلي:

- مخاطر الصفقة: تحدث عند إبرام عقود مقومة بعملة أجنبية، حيث قد تتغير قيمة الصفقة عند تحويلها إلى العملة المحلية بسبب تغير سعر الصرف.
- مخاطر العملة الاقتصادية : هذا النوع من المخاطر يرتبط بصورة أوسع بالقدرة التنافسية للشركة، باختلاف عملات المنافسين، وتكاليف الإنتاج، والأسعار النسبية في الأسواق المختلفة كلّها عوامل تجعل سعر الصرف عنصرا مؤثرا في رقم الأعمال وهامش الربح، وقد لا تظهر هذه التأثيرات بشكل فوري، لكنها تتجلى مع مرور الوقت خصوصا في القطاعات التي تشهد منافسة حادة⁸.
- مخاطر الصّرف الاقتصادية: يُوصف هذا الخطر أحيانا بأنه "مخادع"، لكونه لا ينعكس مباشرة في الحسابات المالية قصيرة الأجل، لكنه يحمل آثارا ملموسة على المدى الطويل، فعندما ترتفع أو تنخفض قيمة العملة التي تُسعر بها المنتجات قد تصبح المؤسسة في موقع أضعف أمام منافسيها، وهنا لا تنفع أدوات التحوط التقليدية كثيرا، بل تحتاج الشركة إلى حلول إستراتيجية، مثل إعادة النظر في سياسات التسعير أو طرق التوريد.
- مخاطر التحويل/ الترجمة: هذا النوع من المخاطر يبرز عند إعداد القوائم المالية الموحدة للشركات الدولية، إذ يجب تحويل نتائج الفروع العاملة بالخارج إلى عملة الشركة الأم، وهو ما قد يُظهر تباينا في قيمة الأصول أو الخصوم أو الأرباح، بحسب سعر الصرف المستخدم في عملية التحويل، ورغم أن هذه

التغيرات لا تؤثر مباشرة على التدفقات النقدية، إلا أنها قد تؤثر في الصورة المالية المعروضة للمستثمرين⁹.

- المخاطر التشغيلية: وأخيرا، هناك المخاطر المرتبطة بالعمليات اليومية، مثل شراء المواد الخام أو دفع الالتزامات بعملات أجنبية، قد تبدو هذه المخاطر صغيرة ومتكررة، لكنها إذا لم تُدار بفعالية يمكن أن تراكم ضغوطا مالية على المؤسسة وتضعف استقرارها التشغيلي.
- مخاطر الاقتصاد الكلي: تتعلق بتأثير تقلبات سعر الصرف على القدرة التنافسية للشركة وقيمتها السوقية على المدى الطويل.

جدول رقم 01: بعض أنواع مخاطر سعر الصرف وتأثيراتها على البنوك الشاملة

نوع المخاطرة	التعريف	التأثير الأساسي	المصدر	مثال	أدوات التخفيف
مخاطر الصفقة/المعاملة	خسائر محتملة من تقلبات العملة بين بدء وتسوية المعاملة الدولية	التدفقات النقدية المستقبلية	فارق زمني بين الاتفاق والتسوية، مستحقات/مدفوعات مقومة بالعملة الأجنبية	خسائر على صفقات الصرف الأجنبي غير المسواة، انخفاض قيمة محفظة القروض الأجنبية	العقود الآجلة، الخيارات
مخاطر التحويل/الترجمة	تأثير تقلبات العملة على القوائم المالية الموحدة عند ترجمة نتائج الشركات التابعة الأجنبية	القوائم المالية الموحدة	توحيد البيانات المالية للشركات التابعة الأجنبية	انخفاض الأرباح/حقوق الملكية المبلغ عنها بسبب ضعف أصول العملة الأجنبية	محاسبة التحوط، إعادة هيكلة الميزانية
مخاطر الاقتصاد الكلي	تأثير تقلبات سعر الصرف على القيمة السوقية للشركة وتدفقاتها النقدية المستقبلية على المدى الطويل	القيمة الاقتصادية/الثروة التنافسية على المدى الطويل	عوامل الاقتصاد الكلي (أسعار الفائدة، التضخم،)	انخفاض الطلب على الخدمات المصرفية الدولية، ارتفاع تكلفة رأس المال الأجنبي	التنوع الاستراتيجي، المشتقات المالية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: مذكرة عيني رحيمة، سياسات سعر الصرف وتحديده، دراسة قياسية للدينار الجزائري.

هذا وتؤثر مخاطر الصرف على البنوك عموماً من خلال القنوات الثلاث التالية:

- **القناة الأولى كمصدّر مباشر لمخاطر السوق:** إذ تُحدث التقلبات في أسعار الصرف تغيراً في القيمة السوقية للأصول والخصوم المقومة بالعملات الأجنبية، ما يؤدي إلى تذبذب ميزانيات البنوك ومؤشراتها المالية.
- **القناة الثانية كمصدّر غير مباشر لمخاطر الائتمان:** وهو الجانب الأشد خطورة، حيث تتحول تقلبات العملة إلى عامل ضاغط على المقرضين الذين تحصل إيراداتهم بعملة محلية بينما تتحمل التزاماتهم بعملة أجنبية، فعندما تتراجع قيمة العملة المحلية أمام الأجنبية، يزداد العبء المالي على هؤلاء المقرضين، ما يرفع احتمالية تعثرهم عن السداد، وتنتقل المخاطرة في هذه الحالة من المقرض إلى البنك على شكل قروض متعثرة، مما قد يشكل تهديداً مباشراً لجودة محفظة القروض وربحية المؤسسة.
- إن التحول من مخاطر السوق إلى مخاطر الائتمان يظهر أن مخاطر سعر الصرف ليست مشكلة سوقية بحتة، بل هي محرك أساسي لتدهور جودة الأصول المصرفية، فعندما ينخفض سعر العملة المحلية، يحتاج المقرض إلى المزيد من العملة المحلية لسداد دينه بالعملة الأجنبية، مما قد يجعله عاجزاً عن السداد، فتتآكل جودة الأصول في ميزانية البنك بسبب فشل المقرض وليس بسبب تغير قيمتها السوقية، وهذا يوضح كيف يمكن لمخاطر سعر الصرف أن تكون عاملاً معدياً ينتقل من مستوى الاقتصاد الكلي إلى محافظ الائتمان على المستوى الجزئي.
- **القناة الثالثة مخاطر السيولة:** تعد هذه القناة بالغة الأهمية في فهم كيفية انتقال الصدمات من تقلبات سعر الصرف إلى استقرار البنوك، خاصة في أوقات الأزمات، فعندما تفقد العملة المحلية قيمتها بشكل حاد، قد يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة، مما يدفع المستثمرين والمودعين إلى سحب أموالهم وتحويلها إلى عملات أجنبية أكثر أماناً، في ظاهرة هروب رؤوس الأموال، ويخلق هذا السحب

الجماعي للودائع ضغطا هائلا ومباشرا على سيولة البنوك، وقد يهدّد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، حتى وإن كانت تتمتع بمراكز ائتمانية سليمة.

2.3 العلاقة التفاعلية بين الأزمات المالية وتقلبات العملة: تؤكد الخبرات التاريخية وجود حلقة مفرغة بين الأزمات المالية وتقلبات أسعار الصرف، حيث يغدّي كلّ منهما الآخر، ويمكن أن تكون تقلبات العملة سببا مباشرا لأزمة مصرفية، كما حدث في الأزمة الآسيوية عام 1997، حيث أدى انهيار عملات شرق آسيا إلى ارتفاع كلفة خدمة الديون المقومة بالدولار، ممّا دفع العديد من المؤسسات المالية إلى الإفلاس، وعلى الجانب الآخر، يمكن أن تؤدي الأزمات المالية بحّد ذاتها إلى زيادة حدّة تقلبات أسعار الصرف، حيث أن فقدان الثقة في النظام المصرفي يدفع المستثمرين إلى سحب أموالهم وتحويلها إلى عملات أجنبية أكثر أمانا، وهو ما يفاقم الضغوط على العملة المحلية¹⁰، كما ظهر بوضوح أثناء الأزمة المالية العالمية لعام 2008.

هذه العلاقة التفاعلية تظهر أن استجابة البنوك المركزية ينبغي أن تكون شاملة وتتجاوز السياسات النقدية التقليدية، فالأزمة المالية العالمية 2008 بدأت كأزمة ائتمان في الولايات المتحدة، لكنها انتشرت عالميا عبر قنوات مختلفة، ففي الدول التي كانت تعتمد على التمويل الخارجي، أدى انهيار الثقة في النظام المالي إلى هروب رؤوس الأموال، مما أضعف العملات المحلية، زاد هذا الضعف في العملة من تكاليف الديون الأجنبية للبنوك والشركات، وتفاقمت مشكلة القروض المتعثرة، مما يوضّح كيف تحولت أزمة ائتمان في دولة واحدة إلى أزمة عملة دولية، ثم عادت لتؤثر على جودة أصول البنوك في دول أخرى، و يفرض هذا الارتباط المعقد على البنوك وصناع السياسات التعامل مع مخاطر سعر الصرف كجزء لا يتجزأ من منظومة الاستقرار المالي الكلي.

4. استراتيجيات وآليات إدارة المخاطر

1.4 أدوات التحوّط ومخاطرها

تعتمد البنوك الشاملة بشكل كبير على أدوات التحوّط للتعامل مع مخاطر سعر الصرف، ويعد التحوّط الطبيعي من أبسط هذه الأدوات، ويقوم على موازنة الإيرادات والنفقات بالعمله نفسها، مما يقلل الحاجة

إلى أدوات مالية معقدة. أما على الصعيد الخارجي، فتعتمد البنوك بشكل متزايد على المشتقات المالية، ومن أبرزها:

- العقود الآجلة والمستقبلية : اتفاقيات لشراء أو بيع عملة معينة بسعر محدد في تاريخ لاحق، مما يوفر حماية استباقية ضد التقلبات المستقبلية .
 - خيارات العملات : تمنح حاملها الحق، دون الالتزام، في شراء أو بيع عملة بسعر متفق عليه مسبقاً، مما يوفر مرونة للاستفادة من تحركات إيجابية في الأسعار.
 - مقايضات العملات : تُستخدم لتبادل تدفقات نقدية مقومة بعملات مختلفة، وغالباً ما تُوظف لتقليل تكلفة التمويل بالعملات الأجنبية .
- ومع ذلك، فإن استخدام هذه الأدوات لا يخلو من إشكاليات، فقد أثبتت التجارب التاريخية، خاصة أثناء أزمة 2008، أن المشتقات المالية سلاح ذو حدين، فعندما تُستخدم لأغراض المضاربة المفرطة، تتحول إلى مصدر خطر جسيم، فمن أبرز المخاطر المرتبطة بالمشتقات :
- مخاطر الرفع المالي: تمكّن المستثمرين من تداول مبالغ كبيرة بضمانات صغيرة، مما يضخم الأرباح والخسائر على حد سواء .
 - مخاطر الطرف المقابل: احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته، خاصة في العقود غير المنظمة (OTC) التي تتم خارج البورصات.
 - المخاطر القانونية والتشغيلية: تنشأ عن ضعف التوثيق، أو تغير القوانين، أو عدم كفاية نظم الرقابة الداخلية.

2.4 : التحوط في الصيرفة الإسلامية

تختلف الصيرفة الإسلامية عن التقليدية في أسسها الجوهرية، حيث تلتزم بمبادئ الشريعة التي تحظر الربا، والغرر والميسر، و يضع هذا الحظر قيوداً على استخدام المشتقات المالية التقليدية، مما دفع البنوك الإسلامية

إلى تطوير بدائل شرعية للتحوط من المخاطر. وتعتمد هذه البدائل على مبادئ تقاسم المخاطر وربط المعاملات بالأصول الحقيقية، ومن أبرزها مايلي :

- عقود المراجحة المتقابلة: تستخدم للتحوط من مخاطر سعر الصرف من خلال عقدتين متقابلتين، بما يتوافق مع مبدأ البيع والشراء الشرعي.
- عقود السلم والاستصناع: تسمح بتثبيت أسعار السلع أو تكاليف المشاريع المستقبلية، مما يحمي من تقلبات الأسعار دون اللجوء إلى المضاربة.

هذه الأدوات، رغم أنها قد لا توفر نفس السيولة المرتفعة التي توفرها المشتقات التقليدية، فإنها تركز على أساس أكثر استقراراً بطبيعته، فبدلاً من الرهان على تغير الأسعار، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى فقاعات وأزمات بسبب الرفع المالي، تعتمد الصيرفة الإسلامية على مبدأ أن تكون هناك أصول حقيقية أو أنشطة اقتصادية ملموسة خلف المعاملة المالية، ويقلل هذا من الانكشاف على الأدوات المالية المعقدة والمنفصلة عن الاقتصاد الحقيقي، وهو ما قد يفسر جزئياً مرونة بعض البنوك الإسلامية خلال الأزمات المالية.

3.4: الأطر التنظيمية ما بعد الأزمة: بازل III كدع وقائي : كشفت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 عن أوجه قصور جوهرية في الأطر الرقابية السابقة، وعلى الرغم من أن مقررات بازل III لم تُصنف مخاطر سعر الصرف كقوة مستقلة بذاتها، فإن الإصلاحات التي جاءت بها شكلت درعاً وقائياً محورياً عزز مناعة البنوك وقدرتها على امتصاص الصدمات الناشئة عن هذه المخاطر، و ارتكز هذا الإطار على ثلاث ركائز أساسية :

- تعزيز متطلبات رأس المال: ركزت بازل III على زيادة جودة وحجم رأس المال، عبر رفع الحد الأدنى للأسهم العادية (CET1) وإضافة هوامش رأسمالية جديدة مثل الهامش الوقائي والهامش الدوري ، ويوفر هذا طبقة حماية إضافية تمكن البنوك من امتصاص الخسائر الناتجة عن تدهور أسعار الصرف، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حجم القروض المتعثرة المقومة بالعملة الأجنبية .

- معايير السيولة: شددت المقررات على تعزيز مرونة السيولة عبر إدخال معيارين جوهريين: نسبة تغطية السيولة (LCR) للأجل القصير، ونسبة التمويل الصافي المستقر (NSFR) للأجل الطويل، وتعد

هذه المعايير ضرورية في حالات أزمات العملة، حيث أن فقدان الثقة بالعملة المحلية يؤدي إلى سحب جماعي للودائع وهروب رؤوس الأموال، مما يولّد ضغوطاً مباشرة على سيولة البنوك .

- الرقابة الاحترازية الكلية :عززت بازل III الرقابة على مستوى النظام المالي بأكمله، بدلا من التركيز على المؤسسات الفردية فقط .

وباختصار، لم تعالج بازل III الأسباب الجذرية لمخاطر العملة، بل ركزت على نتائجها وتداعياتها على استقرار البنوك، فمتطلبات رأس المال العالية تمنح البنوك القدرة على استيعاب الخسائر الناتجة عن ارتفاع القروض المتعثرة، بينما تلزم معايير السيولة البنوك بالاحتفاظ بأصول سائلة لمواجهة عمليات سحب الودائع التي قد تنجم عن أزمة في العملة، مما يمنع انتشار العدوى في النظام المالي .

الجدول رقم 2: متطلبات رأس المال حسب مقررات بازل III مقارنةً ببازل II

المعيار	بازل II	بازل III
الحد الأدنى للأسهم العادية	2%	4.5%
الحد الأدنى لرأس المال الأساسي	4%	6%
الحد الأدنى لرأس المال الإجمالي	8%	8%
رأس مال التحوط الإضافي	–	2.5%
إجمالي رأس المال المطلوب	8%	10.5%
رأس مال لمواجهة التقلبات الدورية	–	0–2.5%
نسبة الرافعة المالية	–	3% (حد أدنى)
متطلبات السيولة	–	LCR, NSFR

مكونات رأس المال	تتضمن الشريحة الثالثة	إلغاء الشريحة الثالثة
الرقابة	رقابة جزئية	رقابة جزئية وكلية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : قلي محمد و اسماعيلي نبيلة، 2019، مقررات بازل III وتطبيقاتها في الدول العربية كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي و إدارة الأزمات المصرفية، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، ص ص 21-25

5. السياسات الاحترازية الكلية وتطبيقاتها

1.5: الانتقال من الرقابة الجزئية إلى الكلية

كشفت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 عن قصور جوهري في الرقابة الاحترازية الجزئية، التي تركز على سلامة المؤسسات المالية الفردية دون الأخذ في الاعتبار الترابطات المعقدة بين هذه المؤسسات داخل النظام المالي ككل، و لقد أدت هذه الرقابة رغم أهميتها، إلى تكوّن مخاطر نظامية تراكمية ودورية، والتي تنتقل بسرعة عبر النظام وتتحول إلى أزمات مالية شاملة، وفي هذا السياق، برزت السياسات الاحترازية الكلية كجزء أساسي من هندسة الاستقرار المالي العالمي، وهي عبارة عن مجموعة من التدابير والأدوات التي تستهدف النظام المالي في مجمله بهدف الحد من تراكم المخاطر الدورية والتعامل مع المخاطر الهيكلية الناتجة عن التشابكات المفرطة بين المؤسسات المالية.

● أدوات السياسات الاحترازية الكلية : تعتمد السياسات الاحترازية الكلية على مجموعة من

الأدوات التنظيمية والرقابية، نذكر منها:

- اختبارات الإجهاد : تعد أداة رئيسية لتقييم قدرة المؤسسات المالية على الصمود أمام الصدمات السلبية المفاجئة، مثل سيناريوهات تقلبات العملة الحادة أو الارتفاع المفاجئ في القروض المتعثرة .
- الهوامش الرأسمالية الدورية : تفرض على البنوك الاحتفاظ برأس مال إضافي في أوقات الازدهار الاقتصادي لإتاحة استخدامه في أوقات الانكماش، مما يقلل من التقلبات الائتمانية .
- التنسيق المؤسسي : تعزيز التنسيق بين البنك المركزي والسلطات المالية والرقابية عبر إنشاء لجان للاستقرار المالي هو ركيزة أساسية لضمان الاستجابة السريعة والمنسقة للأزمات .

تعد السياسات الاحترازية الكلية بمثابة "خط الدفاع الأخير" للنظام المالي، فبينما تحاول الرقابة الجزئية منع انهيار بنك واحد، تسعى الرقابة الكلية لمنع انهيار النظام بأكمله، ضمن هذا المنحى، لم تكن أزمة 2008 مجرد فشل لبنك أو اثنين، بل كانت فشلاً نظامياً بسبب ترابط البنوك ببعضها عبر أدوات مالية معقدة، وقد أظهرت الأزمة أن الرقابة الجزئية لم تكن كافية لاحتواء العدوى التي انتشرت عبر النظام المالي، وبرز هنا دور الرقابة الكلية التي تنظر للصورة الأشمل، وتستخدم أدوات مثل اختبارات الإجهاد على مستوى النظام بأكمله لتحديد نقاط الضعف المشتركة، ويمكن هذا النهج السلطات من مواجهة مخاطر العملة وغيرها من المخاطر التي تنتقل بسرعة من مستوى جزئي إلى مستوى كلي .

6. استجابة القطاع المصرفي العربي لأزمة 2008

1.6: . التباين في الاستجابات لبعض دول الخليج مقابل شمال أفريقيا : انتقلت تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إلى المنطقة العربية بدرجات متفاوتة، وهو ما يعكس التباين في الهيكل المصرفي ومدى الانكشاف على الأسواق العالمية. ففي القطاع المصرفي الخليجي تأثرت البنوك بشدة بسبب ارتباطها الوثيق بالأسواق المالية العالمية واعتمادها على التمويل الخارجي، بالإضافة إلى

انكشافها الكبير على القطاع العقاري الذي شهد انهياراً في بعض الدول، وقد أدى انهيار أسعار النفط خلال الأزمة إلى تقلص السيولة وهروب رؤوس الأموال الأجنبية التي دخلت لأغراض المضاربة. واستجابت السلطات النقدية والحكومات في هذه الدول بتدخلات قوية لضخ السيولة وتقديم ضمانات الودائع، فعلى سبيل المثال، قدم البنك المركزي الإماراتي تسهيلات بقيمة 50 مليار درهم لمساعدة البنوك في مواجهة نقص السيولة، و في الكويت، بلغت نسبة القروض المتعثرة ذروتها عند 11.5% في عام 2009، لكنها تراجعت تدريجياً بفضل تدخلات البنك المركزي التي شجعت على شطب القروض الميؤوس من تحصيلها، وفي المقابل، أظهر القطاع المصرفي السعودي صلابة نسبية بسبب الظروف الاقتصادية القوية واحتياطات

النقد الأجنبي الضخمة، وظل متوسط نسبة كفاية رأس المال عند 16% في عام 2008، وهو ما يفوق المتطلبات الدولية.

أما القطاع المصرفي في شمال أفريقيا، فقد أظهرت الأنظمة المصرفية في دول مثل الجزائر والمغرب وتونس مناعة نسبية في المرحلة الأولى من الأزمة، ويرجع ذلك إلى محدودية انكشافها على المنتجات المالية المعقدة والتحكم الصارم في حركة رأس المال، ومع ذلك، لم تكن هذه الدول محصنة تماما، حيث بدأت الآثار غير المباشرة والتي تظهر تدريجيا مع تراجع الطلب العالمي، مما أثر سلبا على قطاعات التصدير والسياحة. ففي الجزائر، فقد سمحت احتياطات الصرف الضخمة وتخفيض الدين الخارجي للاقتصاد بمقاومة الأزمة بفعالية، بينما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية، أما المغرب، ورغم السياسات الحكومية السريعة، شهد قطاع التمويل أزمة حادة حيث ارتفعت القروض المتعثرة من 0.4% في 2005 إلى 14% في 2009. وتكشف هذه التجارب أن الصلابة النسبية في شمال أفريقيا لم تكن نتاجا لسياسات مصرفية متقدمة بقدر ما كانت نتيجة لعدم الاندماج والتحفظ في التعاملات المالية الدولية، و يثير هذا تساؤلا حول الموازنة المثلى بين الانفتاح المالي لتحقيق النمو السريع وبين الحفاظ على الاستقرار المالي، فبينما سعت دول الخليج للاستفادة من العولة المالية، أدى هذا النهج إلى زيادة انكشافها على مخاطر عالمية، بينما سمحت النظم المصرفية الأكثر تحفظا في شمال أفريقيا للبنوك بتجنب العدوى المباشرة.

الجدول رقم (4): مؤشرات الأداء الرئيسية لبعض البنوك في دول الخليج بعد الأزمة 2008

الدولة	المؤشر	القيمة	الفترة
السعودية	العائد على متوسط حقوق المساهمين (ROAE)	20%	2008
	نسبة كفاية رأس المال (Basel)	16%	2008
	القروض المتعثرة (NPLs)	1.4% من إجمالي القروض	نهاية 2008
	الأصول السائلة	34% من ودائع العملاء	2008

2008	%14.2	انخفاض صافي الأرباح الإجمالية	
نهاية 2008	%57	انخفاض مؤشر البورصة (تاسي)	
2009	%11.5	القروض المتعثرة (NPLs)	الكويت
يونيو 2013	%4.6	القروض المتعثرة (NPLs)	
2008	359.5 مليون د.ك.	حسابات بنك الخليج	
يونيو 2013	%107.2	نسبة تغطية المخصصات للقروض المتعثرة	
أواخر 2008	50 مليار درهم	ضخ السيولة	الإمارات
أكتوبر 2008	ضمان لمدة 3 سنوات	ضمان الودائع	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

—أحمد عبد الكريم المحيميد، 2014، قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية إلى اقتصاد المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، م 26، العلوم الإدارية، الرياض، صص، 17-32.

سلطان بن ناصر السويدي، حاكم بنك الامارات، الأزمة المالية العالمية وقضايا الاستجابة التنظيمية، الموقع الالكتروني :

<https://www.bis.org/review/r100205e.pdf>

الجدول رقم (3): مؤشرات الأداء الرئيسية لبعض البنوك في شمال إفريقيا بعد الأزمة 2008

الدولة	المؤشر	القيمة	الفترة
المغرب	القروض المتعثرة (NPLs)	%7.9 (إجمالي القطاع)	نهاية 2007
	القروض المتعثرة (NPLs) في البنوك العامة	%21	نهاية 2007
	القروض المتعثرة في التمويل الأصغر	%14	ديسمبر 2009
تونس	نمو الناتج المصرفي الصافي	%11+	الربع الأول 2009
	القروض المتعثرة (NPLs)	%15.2	2008

2008	57.7%	نسبة تغطية القروض المتعثرة	
الربع الأول 2009	8.3%+	ارتفاع تحويلات المغتربين	
بعد 2008	نعم	تحكم مالي صارم، إعادة رسملة البنوك العامة	الجزائر /

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع أدناه¹¹

2.6: الأداء العام للبنوك الإسلامية مقابل البنوك التقليدية

بصفتها بنوكا شاملة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، أظهرت البنوك الإسلامية في المنطقة العربية مرونة أكبر في بداية الأزمة بفضل طبيعة نموذجها الأقل انكشافا على المشتقات المالية المعقدة والتحوط التقليدي، حيث أن المبادئ التي تقوم عليها تفرض عليها تجنب الاستثمار في الأنشطة المحرمة كالرهن العقاري عالي المخاطر، كما ساهم اعتمادها على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر والمنتجات المدعومة بأصول حقيقية في تعزيز جودة الأصول لديها وجعل ممارسات الإقراض أكثر أمانا.

الجدول رقم (4): أداء البنوك الإسلامية مقابل التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي (2006-2008)

المؤشر	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
نسبة الانخفاض في العائد على حقوق المساهمين 2008-2006	33.5%	32.34%
نسبة الدين من رأس المال 2006	3.09%	9.21%
السيولة	أداء أفضل	عانى من انخفاض السيولة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع أدناه¹²

وإضافةً إلى ذلك، فقد كانت البنوك الإسلامية تتمتع بوضع أفضل من حيث السيولة ورأس المال مقارنة ببعض البنوك التقليدية، فقد أظهرت الدراسات أن البنوك الإسلامية شهدت تدفقات ودائع أعلى خلال فترات الذعر المالي، حيث لجأ المودعون إلى ما اعتبروه ملاذاً آمناً بسبب "العلامة الدينية" للصيرفة الإسلامية، مما ساهم في تعزيز سيولتها في أوقات الشدة، هذا الأداء سمح لها بالحفاظ على نمو الائتمان والأصول بمعدل أعلى من البنوك التقليدية، مما ساهم في الاستقرار المالي والاقتصادي خلال الأزمة.

هذا وتظهر بعض الأبحاث الأكاديمية نتائج متناقضة حول الأداء المقارن للبنوك الإسلامية والتقليدية في دول الخليج بعد أزمة 2008 ، فبعض الدراسات تشير إلى تفوق البنوك الإسلامية بوصفها أظهرت مرونة أكبر، حيث سجلت نمواً أعلى في الائتمان والأصول، ويعزى هذا الأداء إلى نموذج أعمالها القائم على تقاسم المخاطر، وحظرها للاستثمار في الأدوات التي تسببت في الأزمة، مما أدى إلى انكشاف أقل على المخاطر، كما تشير بعض الدراسات إلى أن البنوك الإسلامية كانت أقل تضرراً من غيرها في عام 2008، حيث سجلت تراجعاً أقل في الربحية، بينما تشير دراسات أخرى إلى تفوق البنوك التقليدية في دول الخليج حيث حققت تفوقاً ربحياً على البنوك الإسلامية، وأن مستوى المخاطر المصرفية في الأخيرة كان أعلى، كما أظهرت إحدى الدراسات أن البنوك الإسلامية شهدت انخفاضاً حاداً في العائد على حقوق الملكية (ROE) مقارنة بالبنوك التقليدية أثناء الأزمة، ويعكس هذا التباين في النتائج أن "الأداء" و"المرونة" مؤشرات متعددة الأبعاد، وأن الاختلافات قد تنشأ من عدة عوامل، منها:

-الفترة الزمنية: بعض الدراسات تركز على عام 2008 فقط، بينما يغطي البعض الآخر الفترة اللاحقة حتى 2013، وقد أظهرت إحدى الدراسات أن البنوك الإسلامية كانت أقل تضرراً في عام 2008، لكن ضعف ممارسات إدارة المخاطر في بعضها أدى إلى تراجع أكبر في الربحية في عام 2009 مقارنة بالبنوك التقليدية.

-المؤشر المالي المستخدم: قد تختلف النتائج بشكل كبير حسب ما إذا كانت الدراسة تقيس العائد على الأصول (ROA) أو العائد على حقوق الملكية (ROE).

-العوامل المحلية: طبيعة كل نظام مصرفي ودوره في الاقتصاد يحدد مدى تأثره، فالبنوك الإسلامية في السعودية مثلاً كان لها أداء مختلف عن نظيراتها في الكويت بسبب اختلاف الخصائص البيئية.

3.6: نظرة عامة حول واقع تطبيق مقررات بازل III في البنوك العربية

كما أسلفنا، كشفت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 عن قصور جوهري في الأطر الرقابية التقليدية، الأمر الذي دفع البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية من جهتها إلى تسريع وتيرة تبني إصلاحات لجنة بازل III كجزء من جهودها لتعزيز متانة الأنظمة المصرفية، وتشير الدراسات إلى أن غالبية البنوك العربية حققت تقدماً ملموساً في تطبيق هذه المقررات، إذ تجاوزت مؤشرات كفاية رأس المال في معظمها الحد الأدنى المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية.¹³

ولقد ساهمت هذه الإصلاحات في تعزيز متانة القاعدة الرأسمالية للقطاع المصرفي العربي، حيث عمدت البنوك الكبرى إلى تكوين هوامش إضافية من رأس المال الأساسي (CET1) بما يفوق المتطلبات الدنيا، مدفوعةً بالضغوط الرقابية المتزايدة من السلطات النقدية ويُعد ذلك مؤشراً على انتقال الرقابة المصرفية في المنطقة من التركيز على الجوانب الكمية فقط، إلى اعتماد نهج أكثر شمولية قائم على الجودة العالية لرأس المال وقدرته على امتصاص الخسائر.

أما فيما يخص إدارة السيولة، فقد اتخذت السلطات الرقابية العربية جملة من التدابير الاحترازية، منها إلزام البنوك بإجراء اختبارات إجهاد دورية على صعيد مخاطر السيولة، وتحديد مسؤوليات واضحة داخل البنوك لإدارة هذه المخاطر، وأسهمت هذه الخطوات في تعزيز التوافق مع معايير نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة التمويل الصافي المستقر (NSFR)، ما يعزز قدرة البنوك على مواجهة الضغوط قصيرة ومتوسطة الأجل.

وتشير بعض التقييمات الحديثة إلى أنَّ السلطات النقدية العربية طوّرت منظومات رقابية قادرة على التدخل السريع لتصحيح أوجه القصور في إدارة السيولة أو رأس المال متى ظهرت، الأمر الذي يدعم مرونة الأنظمة المصرفية العربية في مواجهة الصدمات الخارجية، غير أن هذه الإصلاحات ما تزال تواجه تحديات هيكلية، أبرزها تفاوت مستويات الامتثال بين البنوك الكبيرة التي تمتلك موارد وإدارات مخاطر متقدمة، والبنوك الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من محدودية القدرات التقنية والبشرية على استيعاب متطلبات بازل III بصورة كاملة.

أما بخصوص موقع البنوك الجزائرية من اتفاقية بازل ، فقد أصدر البنك المركزي التنظيم رقم **04-11** بتاريخ **24 مايو 2011**، والذي يتضمن تعريفا وقياسا وتسييرا ورقابة على خطر السيولة، حيث أوجب على البنوك تطبيق نسبة سيولة لا تقل عن **100%** في الأجل القصير، كما ألزمها بوضع مؤشرات تمكن من قياس وتسيير ورقابة السيولة، وجعلها جزءا من مؤشرات الحيطة، وهو ما أكدته أيضا في التنظيم رقم **11-08** الصادر بتاريخ **28 نوفمبر 2011** والمتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث ورد في مادته رقم **50** تأكيد أهمية هذه المؤشرات.

وفيما يخص المدى الطويل، نجد أن اتفاقية بازل 3 تدعو البنوك إلى تطبيق نسبتين لقياس السيولة ومراقبتها: الأولى لقياس السيولة على المدى القصير، والثانية على المدى الطويل، وتجييدا لهذا المبدأ، أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم **01-14** في **16 فبراير 2014**، الذي يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، ونصّ هذا التنظيم على رفع نسبة الملاءة من **8%** إلى **9.5%** اعتبارا من **1 أكتوبر 2014**، بحيث يجب أن يغطي رأس المال القاعدي مخاطر الائتمان، السوق، والتشغيل بنسبة لا تقل عن **7%**، بالإضافة إلى فرض تكوين هامش بنسبة **2.5%** ويسمى وسادة الأمان، ورغم أن التنظيم أخذ بعض المبادئ من بازل 3 بخصوص رفع النسبة الإجمالية، إلا أنه لم يصل إلى **10.5%** كما تنص عليه الاتفاقية، بل اقتصر على نسب أقل، مع فرض هامش إضافي يسمى هامش المحافظة على رأس المال.

أما التعليمات رقم **04-14** المؤرخة في **30 ديسمبر 2014**، فقد وضحت كيفية تطبيق التنظيم رقم **01-14**، حيث تتضمن هذه التعليمات **11** ملحقا، يتعين على البنوك ملؤها عند نهاية كل ثلاثي وتسليمها إلى اللجنة المصرفية، بنك الجزائر، و المديرية العامة للمفتشية العامة في موعد أقصاه **30** يوما من إغلاق حسابات ذلك الثلاثي، ويشمل الملحق رقم **12** وصفاً دقيقاً للعناصر التي تدخل في حساب نسب الملاءة وكيفية احتسابها.

باختصار، تشير هذه التنظيمات إلى الجهود المبذولة من قبل بنك الجزائر لتطبيق معايير بازل 3 بصورة تدريجية تراعي خصوصيات النظام المصرفي الجزائري، مع ضرورة تعزيز الرقابة على السيولة ورأس المال لضمان استقرار القطاع المصرفي في ظل الأزمات المالية.

7. بعض التحديات المستقبلية لإدارة المخاطر المصرفية

- العملات الرقمية للبنوك المركزية : و تمثل نسخا رقمية من النقود تصدرها وتنظمها البنوك المركزية، فعلى عكس العملات المشفرة الخاصة مثل البيتكوين، التي تتسم بالتقلب وعدم اليقين التنظيمي، تُعد هذه العملات أكثر أمانا واستقرارا، ورغم الفوائد المحتملة لهذه العملات، مثل زيادة كفاءة المدفوعات وخفض تكاليف المعاملات ، فإنها تطرح مخاطر كبيرة على النظام المصرفي التقليدي، لا سيما في مجال استقرار الودائع والسيولة.

5- التكنولوجيا المالية : تؤدي الابتكارات المالية، مثل تكنولوجيا السجلات الموزعة (DLT)، التي تُعد أساس العملات الرقمية، إلى تغيير طبيعة المخاطر التقليدية (الائتمانية، السوقية، التشغيلية)، فبينما تقدم هذه التكنولوجيا فرصا لتعزيز الشفافية والكفاءة في المعاملات، فإنها تطرح أيضا تحديات جديدة على صعيد الأمان السيبراني، وتتطلب تحديثاً مستمراً لأدوات القياس والرقابة لتواكب هذا التطور المتسارع.

الخاتمة والتوصيات

أظهرت الدراسة أن إدارة مخاطر سعر الصرف في البنوك الشاملة تمثل تحديا متعدد الأبعاد، يتفاقم في سياق الأزمات المالية، وقد أكدت أن النجاح في هذه الإدارة لا يتحقق فقط عبر أدوات التحوط المالية، بل يتطلب نهجا تكامليا يشمل الأطر الرقابية الصارمة والسياسات الاحترازية الكلية، ولقد كشفت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 عن قصور الأطر الرقابية السابقة، مما أدى إلى ظهور بازل III والسياسات الاحترازية الكلية كخط دفاع أساسي ضد المخاطر النظامية، كما أبرزت دراسة الحالة العربية تباينا في الاستجابات، حيث أظهرت دول شمال أفريقيا مرونة نسبية ناتجة عن تحفظها، بينما واجهت دول الخليج تحديات أكبر استجابت لها بتدخلات قوية، وأشارت الدراسة إلى بعض تناقضات في دراسات أكاديمية

فيما يتعلق بتقييم أداء البنوك الإسلامية مقابل التقليدية، مبينة أن المرونة مؤشر متعدد الأبعاد يعتمد على طبيعة الأزمة والمؤشرات المستخدمة في القياس، هذا وتُشير التحديات المستقبلية، لا سيما مع ظهور العملات الرقمية للبنوك المركزية، إلى الحاجة إلى تحديث مستمر للأطر التنظيمية والرقابية.

بناءً على ما سبق، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ينبغي على البنوك الشاملة الاستثمار في نظم متقدمة للقياس الكمي والتحليل الإحصائي لمخاطر الصرف، وتكثيف اختبارات الإجهاد التي تحاكي سيناريوهات قصوى لانخفاض قيمة العملة لتقدير الأثر على جودة الأصول ورأس المال.

- ينبغي على البنوك المركزية تطوير إطار رقابي مرّن يتجاوز بازل III ليشمل التحديات الناشئة مثل **CBDs**، يجب أن يركز هذا الإطار على التنسيق الفعال بين السياسات الاحترازية الكلية والسياسات النقدية، لضمان حماية النظام المالي في مجمله.

- على المستوى الإقليمي: من الضروري تفعيل آليات عربية لتبادل البيانات الائتمانية والرقابية، مما يساهم في رصد التدفقات المالية عبر الحدود وتنسيق الاستجابات في حالات الأزمات، أسوة بالتجارب الإقليمية والدولية.

وتظل هناك أسئلة بحثية مفتوحة، مثل: ما هو الأثر الحقيقي لنمو الصيرفة الإسلامية على استقرار النظام المصرفي العربي على المدى الطويل؟ وكيف يمكن تصميم العملات الرقمية للبنوك المركزية بحيث تُعزز من كفاءة أنظمة الدفع دون التسبب في أزمات سيولة للبنوك التجارية؟ هذه الأسئلة تستدعي المزيد من التحليل الأكاديمي والعملية لضمان استدامة الأنظمة المالية في المستقبل.

قائمة المراجع :

¹ - النشرة الدورية لبنك مصر، 2000، السنة الثالثة والأربعون، العدد الأول ص 102

² - عفيف معاذ، 2013، البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالة -

82، مذكرة ماستر، جامعة قالة

- ³ -Christoph Basten and Ragnar Juelsrud, 2023, “*Cross-Selling in Bank-Household Relationships: Mechanisms and Implications for Pricing,*” *Review of Financial Studies*, advance access, PP 1–34
- ⁴ -Matteo Benetton, Greg Buchak, and Claudia Robles-Garcia, 2022, “*Wide or Narrow? Competition and Scope in Financial Intermediation,*” (FDIC / conference paper,, pp. 1–39
- ⁵ -Xi Yang and Michael Brei, 2019, “The Universal Bank Model: Synergy or Vulnerability?” *Journal of Banking Regulation* 20, no. 4 : 312–327
- ⁶ -Robert DeYoung and Gökhan Torna, 2013, “*Nontraditional Banking Activities and Bank Failures During the Financial Crisis,*” *Journal of Financial Intermediation* 22, no. 3 : 397–421
- ⁷ -Basel Committee on Banking Supervision, 2018, *Sound practices: Implications of fintech developments for banks and bank supervisors* (Bank for International Settlements, PP4–5 and 21–25.
- ⁸ - بن عيني رحيمة، 2014، سياسة سعر الصرف وتحديد دراسة قياسية للدينار الجزائري، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، ص. 147.
- ⁹ -اعتصام جابر الشركجي، محمد علي ابراهيم العامري، 2013، ادارة مخاطر اسعار الصرف الاجنبي باستخدام ادوات التحوط المالي، دراسة تحليلية قياسية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 23، الفصل الثاني، ص 26.
- ¹⁰ - Barry Eichengreen, 2019, *Globalizing Capital: A History of the International Monetary System*, 3rd ed. (Princeton: Princeton University Press), PP 175–190.
- ¹¹ -Morocco: Financial System Stability Assessment—Update; IMF Country Report 08/333, consulté le août 26, 2025,
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2008/cr08333.pdf>
- Lessons from morrocan crisis, Consultable sur le site,
https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/mfg-ar-lessons-learned-from-the-moroccan-crisis-196389_0.pdf
- Algeria, IMF Country Report n 14/161, June 2014, consultable sur le site :
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr14161.pdf>
- ¹² - إنعكاس الازمة المالية على المصارف الاسلامية، على موقع الانترنت :

<https://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2011/03/%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89%D9%88%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D9%88%D8%B3-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2.pdf>

13 - منال هاني، 2017، اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، المجلد 01.